[اسم الفاعل]

حاشية عند قوله: (اسم الفاعل ما اشتق من فعل... إلى آخره).

قالوا: الأولى في تعريف اسم الفاعل أن يقال: ما اشتق من مصدر، لأنه هو والفعل مشتقان من المصدر، ولا يستقيم كونه مشتقًا من الفعل؛ لأن المشتق فيه ما في المشتق منه وزيادة، فالفعل فيه دلالة على الحدث كالمصدر، وزيادة الدلالة على الزمان، وليس في اسم الفاعل ما في الفعل فضلا عن الزيادة.

وجوابه لا نسلم أنه ليست فيه زيادة، فإنه يدل على الحدث والزمان كالفعل، وزيادة الدلالة على الوصف.

قالوا: والأولى أن يقال: ليدل على فاعله بوضع لمن قام به؛ لأن مثل قولك: "مستحيل " اسم فاعل، ولم تقم الاستحالة بشيء.

وجوابه: أن المراد ما هو قائم به على سبيل الحقيقة، وما هو جار مجراه كما تقدم في حد الفاعل، وقوله: (لمن قام به) أعم من أن يكون محققًا أو مقدرًا.

قالوا: قوله (بمعنى الحدوث) ليس بلازم؛ فإن نحو: " مستقر " و " ثابت " و "دائم " اسم فاعل، ولا يدل على الحدوث.

وجوابه: لا نسلم أنه لا يدل على الحدوث؛ لأن المفهوم من قولك: " مستقر " شيء وجد له الاستقرار بعد أن لم يكن له، وكذلك: " الثابث " و " الدائم "، هذا معلوم من استقراء كلام العرب.

وقوله: (وهو من الثلاثي على فاعل).

يريد إلا ما يستغنى عنه بغيره، مثل: " كريم " و " ظريف " و " غني " و "قوى ".

حاشية عند قوله: (وإنما اشترط الاعتماد على صاحبه... إلى آخره).

لا فرق بين أن يكون صاحبه مقدرًا أو ملفوظًا، كقوله[1]: [البسيط]

---

(١) قائله الأعشى ميمون ديوانه ١١١، وناطح اسم فاعل من نطح وفيه الشاهد حيث عمل لاعتماده على موصوف محذوف أي كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد على الموصوف المحذوف، وصخرة:

كَنَـاطِحٍ صَـخرَةً يَومًـا لِيوهِنَهـا فَلَـم يَضِـرها وَأَوهـى قَرنَـهُ الوَعِـلُ

وقوله: (أو الهمزة أو "ما ") يوهم الاختصاص بالحرفين، وليس كذلك بل جميع أدوات الاستفهام اسمًا كانت أو حرفًا، وجميع حروف النفي في ذلك سواء، مثل: هل ضارب زيد عمرا؟ ومتى ضارب زيد عمرا؟ ولا ضارب زيد عمرا، وكذلك " إن " النافية؛ لأن اشتراطها لكونها طالبة للفعل معنى، وهي متساوية في ذلك.

وأجاز الأخفش العمل من غير اعتماد على شيء، وقال بعضهم: إنما يجيزه الأخفش على تقدير الاستفهام، فإذا أجاز: قائم الزيدان، كان على تقدير: أقائم الزيدان، وعليه حمل قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ﴾ [الشعراء:٢٢]، ومن إضمار الاستفهام قول أبي ذر: " وإن زنا وإن سرق ".

حاشية عند قوله: (وإن كان للماضي وجبت الإضافة معنى..).

إذا أضيف اسم الفاعل، وعطف على المضاف إليه، وجاز في المعطوف الجر على اللفظ، والنصب على المحل، تقول: هذا ضارب زيد وعمرو، بالجر والنصب، هذا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

أما إذا كان للماضي فيجوز في المعطوف النصب لكن لا على المحل، ولكن على تقدير فعل ناصب، فقوله تعالى: (فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) [الأنعام:٩٦] إن كان "جاعل " للماضي انتصب (وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ) بفعل مقدر، وإن لم يكن له فبعطفه على محل " الليل "، هذا إذا لم يكن في اسم الفاعل ألف ولام، فإن كان فيه فلا فرق فيه بين ما يراد به الماضي أو غيره.

=

مفعولة، والوعل: تيس الجبل وهو المعز، ويوهنها: منصوب أن مضمرة بعد اللام معناه لينزعها، ويروى ليقلعها بدل بوهنها، ويضرها بكسر الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ضر يضر، أو هي: فعل ماض بمعنى خرق يقال: أوهيت الجلد إذا خرقته، والوعل كفرس وكتف ودئل فاعل أو هي: وقرنه بالنصب مفعوله وضميره عائد على الوعل وهو وإن تأخر لفظاً فمرتبته التقديم، وقد قال الناظم: وشاع نحو خاف ربه عمر، والمعنى أنك تكلف نفسك ما لا تصل إليه ويرجع ضرره عليك كالمعز الذي يأتي إلى صخرة بنطحها فلا يضرها وإنما يضر قرنه بأن يخرق ولا يصل لما أراد.

قوله: (وما وضع منه للمبالغة).

منع الكوفيون من عمل الأمثلة التي للمبالغة، قالوا: لزوال الشبه اللفظي.

وأجاب البصريون عنه بأنه وإن زال الشبه اللفظي، لكن فيها من المبالغة ما يقوم مقام ذلك.

حاشية عند قوله: (والمثنى والمجموع مثله).

إذا صغر اسم الفاعل أو وصف لم يجز إعماله لقر به من الأسماء بلحوق ما هو من خواصها به.

وأجاز الكسائي إعماله مصغرًا، وموصوفًا، روى عن العرب: " أظنني مرتحلاً، وسويرًا فرسخًا، وأنشد[1]: [الطويل]

إذا فاقِدٌ خَطْبَاءُ فَرْخَيْن رَجَّعَتْ ذَكَرْتُ سُلَيْمَى في الخَلِيطِ المزايل

وبين اسم الفاعل والمصدر العامل فرق من خمسة أوجه، وهي:

١- أن ذكر الفاعل غير لازم في المصدر، ولازم في اسم الفاعل.

٢- ولا يضمر في المصدر، ويضمر في اسم الفاعل.

---

(١) ينسب إلى بشر بن أبي خازم وليس في ديوانه ورواية المقتضب والعيني ٣/ ٥٦ واللسان مادة "فقد" والأشموني ٢/ ٢٩٤ "في الخليط المباين"..

(إذا فاقد الخطباء) أي: إذا رجعت فاقد، فـ (فاقد) مرفوع بفعل مقدر يفسره الظاهر، وهي المرأة التي تفقد ولديها، و (خطباء) صفته؛ أي: بينه الخطب، وهو الأمر العظيم.

و (فرخين) تثنية فرخ، وأراد به: الولدين، وفيه الشاهد حيث استدل به الكسائي على جواز إعمال اسم الفاعل الموصوف؛ لأن (فرخين) معمول لـ (فاقد) بعد دما وصف بخطباء، وأجيب بأنه منصوب بإضمار فعل يفسره فاقد، تقديره: فقدت فرخين؛ لأنه صفة غير جارية على الفعل في التأنيث، واسم الفاعل إذا لم يجر على الفعل في تذكيره وتأنيثه لا يعمل؛ إذ لا يقال: هذه امرأة مرضع ولدها؛ لأنه بمعنى النسب.

و (رجعت) بالتشديد من الترجيح، وهو أن يقال عند المصيبة: إنا لله وإنا إليه راجعون.

قوله: (ذكرت) جواب (إذا)، و (الخليط) المخالط، و (المزايل) المباين.

٣- وإذا أضيف إلى معرفة اكتسى التعريف ولا يكتسى اسم الفاعل.

٤- ولا يحتاج في العمل إلى ما يعتمد عليه، ويحتاج اسم الفاعل.

٥- ولا يتقدم عليه معموله ويتقدم في اسم الفاعل.

ويفارق الفعل في العمل من خمسة أوجه، وهي:

١- أن الفعل يعمل مطلقًا من غير اعتبار زمان، ويعتبر في اسم الفاعل.

٢- ولا يجب إبراز الضمير في الفعل إذا جرى على غير من هو له، ويجب في اسم الفاعل.

٣- وأن اسم الفاعل إذا ثنى أو جمع جمع السلامة واتصل به ضمير وجب حذف نونيهما، ولم يجب في الفعل، مثل: ضاربوك، ويضربونك.

٤- وأن اسم الفاعل مع معموله مقدر بالمفرد، وليس الفعل كذلك.

٥- وأنه يشترط اعتماده، ولا يشترط اعتماد الفعل.

obeikandl.com